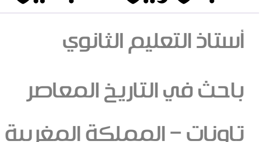
ISSN: 2090 – 0449 Online
Universal Impact Factor (UIF), 2015.
Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 2016.

مقالات

نماذج من الإصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية

د. جلال زين العابدين





أستاذ التعليم الثانوي

باحث في التاريخ المعاصر

تاونات – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

اتخذت إدارة الحماية الفرنسية في المغرب (١٩١٢- ١٩٥٦) مجموعة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في المجال القروي المغربي، ادعت من ورائها أنها تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي الأهلي وتجديد تقنيات الفلاح المغربي وتغيير أساليب عمله، وعقليته وعاداته الحياتية اليومية وجعله ينخرط في البوتقة الجديدة التي تريد إرساءها. لكنها في الواقع كانت تهدف من وراء كل التدابير التي أقدمت عليها إلى هدم التوازن الاجتماعي التقليدي، وتعويضه بتوازن جديد يتيح الاستيلاء على أراضي المغاربة، ثم توزيعها على المعمرين، وبالتالي ترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢١ مارس ٢٠١٤

تاريخ قبـول النشـر: ٠٩ يوليو ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

البيزان، البادية المغربية، الشركات الاحتياطية، الحماية الفرنسية، الفلاحة الكولونيالية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

جلال زين العابدين. "نماذج من الإصلاح القروي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية".- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع والثلاثون؛ ديسمبر ٢٠١٦. ص٣٧ – ٤١.

مُقَدِّمَةٌ

يسعى هذا المقال إلى تتبع ورصد بعض المبادرات الإصلاحية التي أقدمت إدارة الحماية الفرنسية في المغرب (١٩١٢- ١٩٥٦)؛ مبادرات ادعت أن آثارها ستمس المجتمع المغربي وستحدث تغييرات إيجابية في حياة الفلاح المغربي، بينما باطنيًا تحكمت فيها الإصلاح إيديولوجية وسياسية تتمثل في تكوين طبقة متوسطة من الفلاحين يزكون سياسة إدارة الحماية، والحد في نفس الوقت من الهجرة القروية للحفاظ على حشود العمال الفلاحين الذين يمكن استثمارهم في استغلاليات المعمرين. إذن فما أهم الإصلاحات التي قامت بها إدارة الحماية في البادية المغربية؟ وما رهاناتها ؟ وكيف تم التعامل معها من طرف الفلاحين المغاربة؟ وما درجة استفادتهم منها؟

أولاً: الشركات الاحتياطية الأهلية أو (SIP)

أنشئت الجمعيات أو"الشركات الاحتياطية الأهلية" (Sociétés Indigènes de Prévoyance) أو (SIP) ونظمت بمقتضى ظهير ٢٦ مايو ١٩١٧[1] المغير بظهير ١٩ يوليو ١٩١٧، وظهير ١٢ أبريل ١٩١٢، وظهير ٢٨ نوفمبر ١٩٢١، ثم ظهير ٢٨ يناير ١٩٢٢؛ وهي عبارة عن مؤسسات مدنية تحدث بقرار وزاري يحدد دائرتها الترابية، تشمل إلزاما كل الفلاحين الأهليين غير المحميين المسجلين في قائمة الترتيب. وتهدف إلى إعانة الفلاحين بالقروض، مادية كانت أو عينية، ليتمكنوا من مواصلة أعمال فلاحتهم ومن توسيع نطاقها، واعتماد التقنيات الحديثة الضرورية في ميدان الفلاحة وتربية الماشية والمساهمة في تطبيقها، وتهدف أيضًا إلى حماية الفلاحين الأهالي من المضاربات العقارية (الربا- الاحتكار)، كما يمكنها أن تقوم مقامهم عند الحاجة بإلغاء كل رهن أو التزام يبدو لها مبالغًا أو العمل على

الحد منه، والمساهمة كذلك في عقد تأمينات ضد الكوارث الفلاحية (حريق، موت المواشي، جراد...).[٣]

أما فيما يتعلق بتنظيم القروض والسلفات، فقد كانت الشركات الاحتياطية لا تمنحها إلا للمشتركين الذين أدوا ما بذمتهم من سلفات سابقة، ودفعوا ما عليهم من ضرائب ويتوفرون على ضمانات أو مستعدين لرهن أملاكهم توثيقا للسلف. وكانت السلفات النقدية لأجل غرس الأشجار وتحسين حالة الأشجار المثمرة وتجديد مغارس الزيتون والنخيل لا تمنح إلا لأصحاب الأملاك الذين يقدمون حججا مثبتة لحقوقهم وفقا لقوانين الشرع أو القوانين العرفية.

وكان على كل مشترك يريد سلفًا أن يقدم طلبه إلى مجلس الشركة القريبة منه، حيث يجرى بحث حول حالته ومقدرته على الوفاء، وعند الاقتضاء عن صحة حقوق ملكيته، ثم يقدم المجلس المذكور الطلب مع رأيه في الأمر للمجلس الإداري الذي يتخذ القرارات في شأن السلفات التي لا يتجاوز قدرها ٢٠٠٠ فرنك سواء كانت نقدًا أو حبوبًا وغير ذلك، أما إذا زاد مقدار السلف عن المبلغ المذكور فيجب أن يرفع أمره لمجلس المراقبة والحراسة الذي يحكم بشأنه.[٣]

وقد عرفت القروض السنوية المقدمة من طرف الشركات الاحتياطية الأهلية في المغرب ارتفاعًا كبيرًا منذ تاريخ إنشائها سنة ١٩١٧، حيث ارتفعت من (1.133.191,86ف) خلال الموسم الفلاحي (١٩١٦-١٩١٧) إلى (10.863.165,91ف) خلال موسم (١٩٢٥-١٩٢٦)،[٤] ويعطينا الجدول أسفله نظرة عن القروض التي وزعتها هذه الشركات في المغرب (١٩١٧) و(١٩٣١).

تطور القروض المقدمة
من طرف الشركات الاحتياطية الأهلية الفلاحية
في المغرب من ١٩١٧ إلى ١٩٣١[٥]

السنوات	القروض النقدية	القروض العينية	المجموع	النسبة المئوية للقروض العينية
١٩١٧		٤٦٢٩٦.١٠	٤٦٢٩٦.١٠	١٠٠
١٩١٧-١٩١٨	٢٩٧٠٠٤٠.٠٠	٧٨٩٨٥٥.٧٦	١٠٨٦٨٩٥.٧٦	٧٢.٦٧
١٩١٨-١٩١٩	٢٩٠١٧٢.٣٠	١٩٠٢٧٢.٣٤	٤٨٠٤٤٤.٧٦	٣٩.٦٠
١٩١٩-١٩٢٠	٦٩٧٤٦٥.٠٠	١٦٩٦١٣٣.٩٩	٢٣٩٣٥٩٨.٩٩	٧٠.٨٦
١٩٢٠ – ١٩٢١	١٦٨٨٤٨٠.٠٠	١٨٤٢٤٢٦.٨٢	٣٥٣٠٩٠٦.٨٢	٥٢.١٨
١٩٢١-١٩٢٢	٢٦١٩٨٣٣.٥٠	٨٣٤٢٤١.٣٢	٣٤٥٤٠٧٤.٨٢	٢٤.١٥
١٩٢٢-١٩٢٣	٤٠١٢٢٩٢.٥٠	١٤٦٤٦٧١.٩٩	٥٤٧٦٩٦٤.٤٩	٢٦.٧٤
١٩٢٣-١٩٢٤	٥٤٢٩٩٣٠.٠٠	٢٠٣٥٦١٧.٨٣	٧٤٦٥٥٤٧.٨٣	٢٧.٢٧
١٩٢٤-١٩٢٥	٥٠٥٦٠٢١.٣٤	٣٢٢٩٧٦٥.٤٣	٨٢٨٥٧٨٦.٧٧	٣٨.٩٨
١٩٢٥-١٩٢٦	٦١٧٧٤٦٢.٧٥	٤٦٨٦٧٠٣.١٦	١٠٨٦٤١٦٥.٩١	٤٣.١٤
١٩٢٦-١٩٢٧	٥٧٤٤٥٨٠.٤٩	٩٣٧٨٢٣٢.٣٥	١٥١٢٢٨١٢.٨٤	٦٢.٠١
١٩٢٧-١٩٢٨	٦٧١٥٠٣٠.٠٠	٢١٣٤٨٩١٢.٥٥	٢٨٠٦٣٩٤٢.٥٥	٧٦.٠٧
١٩٢٨-١٩٢٩	١١٤٤٨٨٠٢.٠٠	٧٨٤٢٦٦٥.٨١	١٩٢٩١٤٦٧.٨١	٤٠.٦٥
١٩٢٩-١٩٣٠	٧٧٩٣٥٩٢.٠٠	٨٩٣٠٢١٠.٩٧	١٦٧٢٣٨٠٢.٩٧	٥٣.٤٠
١٩٣٠-١٩٣١	١٤٨٨٤١٤٣.٢٤	١٩١٥٣٨٧٥.٢٣	٣٤٠٣٨٠١٨.٤٧	٥٦.٢٧
المجموع	٥٧٩٧٠٧٠١.٨٨	٦٤٣١٦٠٠٦.٤٢	١٢٢٢٨٦٧٠٨.٣٠	٥٢.٥٩

وارتفع مع مرور سنوات الحماية عدد المنخرطين بالشركات الاحتياطية، حيث وصل عددهم إلى حدود ٣٠ يونيو ١٩٣٣ إلى 51.569 عضوًا. وبلغت السلفات العينية الممنوحة ابتداءً من تاريخ تأسيس الشركة إلى ٣٠ يونيو من السنة نفسها إلى (5.876.996,65ف)، والسلفات الممنوحة نقدًا بـ (2.725.796,85 ف)، فيما قدرت السلفات والإعانات القابلة للاسترجاع بـ (9.109.093,20 ف)،[٦] إضافة إلى ذلك بلغت الأموال الصافية التي هي في حوزة جميع الشركات الاحتياطية في المغرب خلال التاريخ نفسه إلى (2.038.181,25ف).[٧]

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم العددي للفلاحين المغاربة مقارنة مع المستوطنين المزارعين الأوربيين، وحجم المساحات المزروعة من طرف الفلاحين المغاربة، والدور الاجتماعي للإنتاج الفلاحي المغربي الذي يشكل قاعدة الاستهلاك الداخلي، مقارنة مع إنتاج الأوربيين الموجه دائمًا إلى التصدير، يتضح أن القروض الممنوحة للفلاحين المغاربة ، لا تمثل سوى قطرة في بحر القروض الممنوحة للمستوطنين المزارعين الأوربيين، ففي موسم (١٩٣٦-١٩٣٧) مثلاً لم تكن مجموع ديون الشركات الاحتياطية الأهلية غير المسددة تتجاوز (٤.٩٥٠.٠٠٠) فرنك، في حين كانت ديون المستوطنين المزارعين الأوربيين سنة ١٩٣٣ تقدر بنحو (٥٥٠) مليون فرنك.[٨]

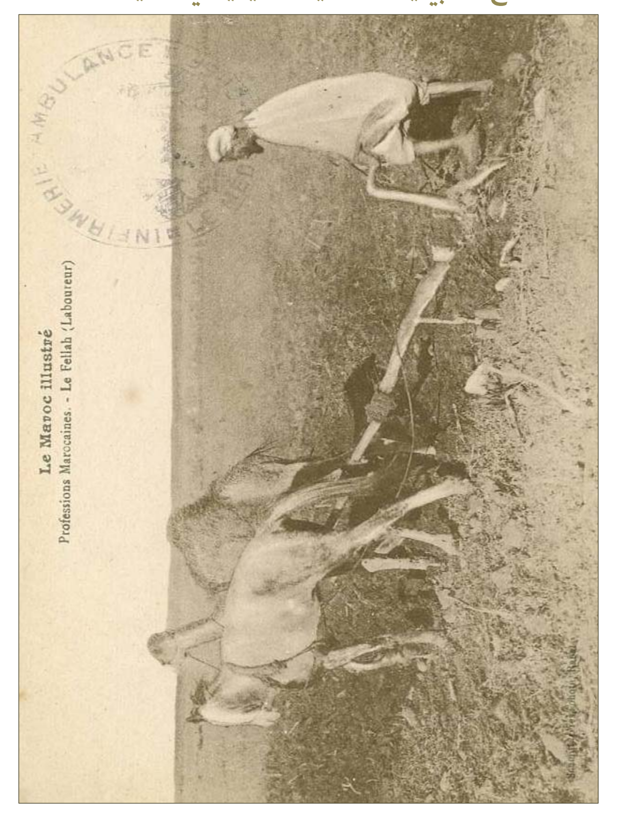
وإضافة إلى تقديم السلفات والإعانات، كان بإمكان الشركات الاحتياطية الأهلية، إحداث جمعيات تعاونية يعهد إليها هي الأخرى بصيانة المنتوج وتحويله وتسويقه وفق الشروط المتبعة في المؤسسات الصناعية (مضاربة، احتكار، تحقيق القيمة المضافة...)، وذلك- كما ينص عليه ظهير ٢٤ أبريل ١٩٣٧- بعد الحصول على ترخيص من إدارة الداخلية استنادًا إلى موافقة إدارة الفلاحة والتجارة والغابات، وكذا المسؤول عن الصناعة التي قد يهمها الأمر.[٩] وفي هذا الصدد شهدت سنة ١٩٣٧ في المغرب تأسيس ١١ "تعاونية أهلية فلاحية" Coopérative Indigène Agricole) أو CIA) بمقتضى ظهير ٢٤ أبريل ١٩٣٧ في مجموعة من المدن، الرباط، البيضاء، القنيطرة، مكناس، فاس، تازة، وجدة، واد زم، مازاكان، آسفي، ومراكش.[١٠] وحتى لا نعطي لإجراءات سلطات الحماية أبعادًا أكثر من حجمها، **نتساءل ماهي حقيقة وفعالية هذه المحاولات التحديثية؟**

لم تؤد هذه المجهودات في الواقع إلى النتائج المرجوة من طرف الأهالي لأسباب عديدة، ذلك لأن إدارة الحماية كانت تسعى من وراء كل المبادرات التي اتخذتها في هذا المجال إلى الاستحواذ على أقصى ما يمكن من الأراضي لتوزيعها على المستوطنين، وإلى تكوين "طبقة"متوسطة من الفلاحين الذين يزكون سياستها، والحد في الوقت نفسه من الهجرة القروية للحفاظ على حشود العمال الفلاحين الذي يمكن استثمارهم في ضيعات المعمرين[١١]. فالقبائل ارتفعت معاناتها من هذه القروض التي كانت تمنحها هذه التعاونيات المحلية[١٢] بفوائد عالية،[١٣] كما أن هذه القروض لم يكن يستفيد منها إلا الفلاحون الميسورون، أما صغار الفلاحين فقد كانوا في حالة عدم تأدية ديونهم في الأجل المحدد عرضة لفقدان أراضيهم، أضف إلى هذا أن عدم إشراك الفلاحين، وهم المعنيون الأساسيون بكل ما تقرره الشركات الاحتياطية الأهلية (SIP) والتعاونيات الفلاحية الأهلية (CIA) في اتخاذ القرار، أفرغ الجانب التعاوني التي تدعو إليه هذه المؤسسات من كل مضمون حقيقي، وجعل منها مجرد مجال لتكوين الأطر التقنية والمراقبين أكثر منها مجالا لتكوين الفلاحين وتحسين أوضاعهم.[١٤]

ثانيًا: البيزانا (Le Paysanat)

مصلحة من مصالح الإقامة العامة الفرنسية في المغرب كانت تشمل مجموعة من المؤسسات العمومية، تهدف إلى تطوير العالم القروي بالمغرب بواسطة فعالية كلية، وذلك بنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد المحراث إلى اقتصاد عصري يعتمد الجرار، كما تهدف إلى تطوير الوضع الاجتماعي للفلاح، وتحسين وضعه القانوني.[١٥] إنها مجموعة من المؤسسات العمومية المستقلة التابعة لإدارة مركزية، ومن تم فهي شبيهة بشركة فلاحية كبرى تديرها الدولة، حيث تتكلف الإدارة المركزية في الرباط بمراقبة سير مختلف المنشآت التابعة لها.[١٦]

فلاح مغربي يعتمد طريقة تقليدية في عملية الحرث[١٧]



وهكذا وعوض الاستمرار في عملية تعميم التقنيات الفلاحية، ارتأت البيزانا أنه من الأفيد خلق مقاولات عصرية؛ ولن يتأتى ذلك فقط تنقية الأرضي وزرعها، وإنما أيضًا بإقامة شبكات الري والعمل على إدخال مزروعات صناعية جديدة والقيام بتحويلها وتسويقها طبقًا للمنطق الذي يسود أية مقاولة صناعية.[١٨]

كانت تسير من طرف مجلس أعلى للبيزانا، أحدث بظهير ٥ دجنبر/ ديسمبر ١٩٤٤، يقوم بدراسة واقتراح الوسائل التي بإمكانها إتاحة تنمية حشود الفلاحين اقتصاديًا واجتماعيًا، وتحسين أوضاعهم القانونية والتنسيق بين مختلف المصالح في هذا الشأن. يضم المجلس الأعلى، الذي يرأسه المقيم العام والصدر الأعظم والوزير المفوض لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحماية، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف الإدارات (اقتصاد، أشغال عمومية، تعليم، صحة...) وخواص يعينون من بين عشرة مغاربة.

يجتمع المجلس الأعلى مرتين في السنة، ولا تصبح قراراته سارية المفعول إلا بظهير أو قرار من المقيم العام. وتسهر على تطبيق قرارات المجلس الأعلى الكتابة العامة التي كانت مرتبطة بالإقامة والتي كانت تشمل ممثلين اثنين عن المجلس الأعلى هما: جاك بيرك(Jacques BERQUE) وروجي ترتينياك (Roger Tertignac) وكاتبًا دائمًا مغربيًا هو عبد الله الصبيحي. لكن جل صلاحيات الكتابة العامة نقلت بقرار من الإقامة العامة إلى مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا.[١٩]

ثالثا: مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا (C.E.A.P) وقطاع التحديث الفلاحي (S.M.P)

أنشأت الإقامة العامة مركزية التجهيز الفلاحي للبيزانا (C.E.A.Pأو Central d'Equipement Agricole du Paysanat) بظهير ٢٦ يناير ١٩٤٥؛ وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي،[٢٠] تهدف إلى تنمية الفلاحة وتربية الماشية، بتقديم قروض للفلاحين وتأطيرهم تقنيا وبيع المعدات الفلاحية أو كرائها لهم.[٢١]

ولإنجاز مهامها، اعتمدت مركزية ال (C.E.A.P) على مكاتب محلية تقوم بتقديم معلومات حول التكوين الكيميائي للتربة ونوعية الأسمدة التي ينبغي استخدامها وطريقة محاربة التعرية والأمراض النباتية لقطاع التحديث الفلاحي (Secteur de Modernisation du Paysanat) أو S.M.P المنشأ بظهير ٥ يونيو ١٩٤٥، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تسيرها السلطة المحلية، ترمي إلى تحقيق أهداف مادية واجتماعية وأخلاقية، تتمثل في تحسين الإنتاج وتوجيه الفلاحين نحو زراعات جديدة والعمل على تطبيق مخطط للتنمية وتحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وذلك ببناء المدارس والمستوصفات ودور السكن قصد تحسين أوضاع الفلاحين الاجتماعية، وإشراكهم في مداولات مجالس S.M.P قصد تهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم مستقبلا. وتنقسم أنشطة S.M.P إلى:

- زراعة مباشرة إما فوق أراض جماعية مقابل ريع، وإما فوق أراض مكتراة أو باشتراك مع أحد الخواص.
- تقديم خدمات لمن يطالب بذلك مقابل أجرة.
- إرشاد يكمن أساسًا في تأطير الفلاحين قصد العمل من أجل تحسين الإنتاج وتقديم خدمات لهم بعد بيع المعدات التقنية.[٢٢]

وعمومًا كانت ترمي "البيزانا" من خلال تدخلاتها هاته تحقيق تغيير جذري وإصلاح شامل في حياة الفلاح المغربي، فالتعليم الإجباري، والمراقبة الطبية ضد الأمراض، والمساعدة الاجتماعية واستخدام الآلات...، ستسهم في توعية الفلاح وتجعله يتحرر من الاعتقادات الروتينية والقيود التي كانت تقف عائقًا أمام تقدمه. وبلا شك فالإصلاح سيكون صدمة نفسية صادرة عن المكننة، وهو ما سيؤدي إلى زعزعة أنماط الانتاج التقليدية والرفع من القدرة الإنتاجية للفلاح ثم تغيير نمط عيشه.[٢٣] هذا التغيرسيجعل الخماس والفلاح بصفة عامة، يتحول إلى عامل، إلى منتج ومستهلك في الوقت نفسه.[٢٤] إن فكرة الاستهلاك هذه التي يلح عليها جاك بيرك ستجعل روح الفردانية تهيمن أكثر فأكثر على سلوك الفلاح، مما سيؤدي إلى تحطيم التوازن القروي التقليدي، ذلك أن الغاية من التحديث هي إعادة "صنع" البادية المغربية، أي خلف فلاحة عصرية، وكذا خلق طبقة من الفلاحين على الشاكلة الأوربية (Un paysanat à l'européenne)، ولعل هذا هو الأهم.[٢٥]

خاتمة

انطلاقًا مما سبق يمكن القول؛ إن إدارة الحماية أقدمت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير ادعت من ورائها أنها تهدف إلى تطوير الإنتاج الفلاحي الأهلي وتجديد تقنيات الفلاح المغربي وتغيير أساليب عمله، وتغيير عقليته وعاداته الحياتية اليومية وجعله ينخرط في البوتقة الجديدة التي تريد إرساءها. لكن كيف يمكن الحديث عن إدخال تقنيات وأساليب حديثة في عملية الإنتاج أو الزراعة على الطريقة الأوربية لفلاحين جردوا من أراضيهم الخصبة؟

إن إدارة الحماية كانت تهدف من وراء كل هذه التدابير إلى هدم التوازن الاجتماعي التقليدي، وتعويضه بتوازن جديد يتيح الاستيلاء على الأراضي الجماعية، وأراضي الجيش التي ضمت قسطًا منها إلى الأراضي المخزنية ثم وزعتها على المعمرين، وترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب، كما عبر عن ذلك منظر البيزانا جاك بيرك الذي يرى من الضروري التوفيق بين ازدهار الفلاح وانتشار الوجود الفرنسي، الشيء الذي يمثل هدفًا من أهداف العمل الفرنسي في إفريقيا الشمالية،(٢٦) ناهيك عن خلق فلاحة على النمط الأوربي أي فلاحة رأسمالية، حيث حتى إذا ما اتفق أن استقل المغرب، فإنه سيبقى مرتبطًا بالمتربول وتابعًا له.(٢٧)

الهوامش:

(١) "**ظهير شريف في احداث شركات احتياطية مختصة بالأهليين**"، الجريدة الرسمية، العدد (٢١٥)، ١١ يونيو ١٩١٧، الموافق ٢٠ شعبان ١٣٣٥، ص.٤٦٠-٤٦١.- انظر كذلك:

ROSIER(René) , **Les sociétés indigènes agricoles de prévoyance au Maroc**, Librairie Emille La rose, 1925, p.126.

(٢) "**ظهير شريف في إلغاء الظهائر الشريفة المؤرخة برابع شعبان عام١٣٣٥ الموافق لسادس وعشرين مايو سنة ١٩١٧ وبعشرين شوال عام ١٣٣٧ الموافق لتاسع عشر يوليو سنة ١٩١٩، وثاني وعشرين رجب عام ١٣٣٨ الموافق لثاني عشر أبريل سنة ١٩٢٠ المتعلق باشركات الاحتياطية الأهليةوتعويضها بهذا الظهير الشريف**"، الجريدة الرسمية، العدد (٤٦١)، ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الموافق ٤ جمادى الثانية ١٣٤٠، ص.٢٤٣-٢٤٨.

(٣) **المرجع نفسه**، ص.٢٤٥.

(4) NATAF (Félix), **Le Crédit et la Banque au Maroc**, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1929, p.147.

(5) A.N.R, Carton F 51, **Les prets consentis aux paysans marocains par les Sociétés Indigènes de Prévoyances**, bulletin de l'information et de documentation.

(٦) "**عدد أعضاء الشركات ومقدار السلفات الممنوحة**"، الجريدة الرسمية، العدد (١١٥١)، ١٦ نوفمبر١٩٣٤/ الموافق ٠٧ شعبان ١٣٥٣، ص.١٦٤٠.

(٧) "**بيان جملة الاموال التي للشركات الأهلية الاحتياطية بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٣٣**"، **المرجع نفسه**، ص.١٦٣٨.

(٨) تافسكا (أحمد)، **الفلاحة الكولونيالية في المغرب (١٩١٢-١٩٥٦)**، مطابع إمبريال، الطبعة الأولى، ارباط، ١٩٩٨، ص.٨٩-٩٠.

(٩) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي في عهد الحماية، البيزانا والتحديث**"، مجلة المناهل، العدد ٦٩/٧٠، السنة السادسة، منشورات وزارة الثقافة، يناير ٢٠٠٤، ص٥٣.

(10) ANONYME, Rapport **général sur le mouvement cooperatif en milieu autochtone (1934-1950)**, in C.H.E.A.M., Rabat, 1950, p.3.

(11) Rosier (René), **Les sociétés indigènes..., op.cit.**, p.126.

(12) Bibliothéque Nationale de Rabat, **Rapport mensuel du Protectorat, décembre, 1920**, p.21.

(13) Rosier (René), **Les sociétés indigènes..., op.cit.**, p.126.

(١٤) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي..**"، **مرجع سابق**، ص.٥٤.

(15) HALIM(Abdeljalil), **Structures Agraires et Changement Social au Maroc de l'iqtae au capitalisme**, Imprimerie Info-Printe, Fès, 2000, p.113.

(١٦) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي..**"، **مرجع سابق**، ص.٥٥.

(17) Archives Nationale de Rabat.

(18) HALIM(Abdeljalil), **Structures Agraires..., op.cit.**, p.113.

(١٩) حليم (عبد الجليل)، "**البيزانا**"، معلمة المغرب، ج.٦، ص.١٩٤٤-١٩٤٥.

(٢٠) "**ظهير شريف في إحداث مؤسسة مركزية للتجهيز الفلاحي خاص بالفلاحين**"، الجريدة الرسمية، العدد (١٦٨٨)، ٢ مارس١٩٤٥/ الموافق ١٧ ربيع الأول ١٣٤٦، ص.١٧٠.

(21) HALIM(Abdeljalil), **Structures Agraires..., op.cit.**, p.103.

(٢٢) حليم (عبد الجليل)، "**البيزانا**"، معلمة المغرب، ج.٦، ص.١٩٤٤-١٩٤٥.f

(23) BERQUE(J) et COULEAU(J), «**Vers la modernisation du fellah marocain**», in B.E.S.M, vol.7, n°26, juillet1945, p.20.

(24) BERQUE(J) et COULEAU(J), «**Vers la modernisation rurale**», in Bulletin de l'information du Maroc, n° special, Octobre 1945, p.9.

(٢٥) عبد الجليل حليم، "**التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية**"، أعمال ندوة **تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (١٠)، ١٩٩٨، ص٦١.

(26) BERQUE (Jacques), **La question agraire au Maroc; Nouvelle politiques de la France au Maroc**, in C.H.E.A.M, n°749, 8 octobre 1945, p.26.

(٢٧) حليم (عبد الجليل)، "**الإصلاح القروي ..**"، **مرجع سابق**، ص.٥٦-٥٧.